(٥)
حكاية سوق الخميس*

رأينا فى التليفزيون حكاية سوق الخميس فى شمالى القاهرة ، وحكاية سوق الخميس هذه ما كان ينبغى أن تكون قضية أو مشكلة إذا لم نكن فى مصر ، فهى حكاية سوق أسبوعى كان يقام يوم الخميس من كل أسبوع فى ميدان واسع فى المطرية أو الزيتون.. لا أذكر بالضبط ، ثم جاء نفر من الأشقياء البلطجية واستولوا عليه بالقوة والإرهاب ، ومدوا العمل فيه من الاثنين أو الثلاثاء إلى الخميس ، وفرضوا على كل تاجر يدخل السوق ببضاعة.. ضريبة قدرها جنيهان فى اليوم ، وهذه الجماعة مدت سلطانها على كل تاجر فى السوق ، ثم تخطت منطقة السوق الأصلية إلى مسافات واسعة حوله حتى وصلت إلى أبواب مستشفى حكومى جديد أنشأته الحكومة ، وبهذا أصبح من المتعذر بل المستحيل وصول السيارات وخاصة الإسعاف إلى المستشفى ، وقد سمعنا مدير المستشفى يقول إن سيارات الإسعاف والمرضى لا يمكن أن تصل إلى المستشفى أصلاً ، وهو نفسه يحتاج إلى نحو ساعة لكى تصل سيارته إلى مستشفاه.

وسمعناه التجار يشكون من استغلال الأشرار إياهم واضطرارهم إلى دفع الجنيهين يوميا ، وإلا ضربوا وبعثرت البضاعة وحرم عليهم الدخول إلى السوق وهو مصدر رزقهم.

وكالعادة وصلنا إلى المسئولين ، وهم هنا قسمان: رجال الشرطة ورجال المحافظة ومجلس المدينة.

فأما رجال البوليس فيقتصر عملهم – كما قالوا – على توقيع غرامات على التجار المخالفين ، وهى هنا توقع جزافا ، بمعنى أنهم يختارون من

---

* نشرت هذه المقالة فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٧م .

يدفعون كل يوم على هواهم ، والمهم أنهم يأتون الحكومة بثلاثمائة أو أربعمائة جنيه فى اليوم ، وحاشا لله أن نسأل هنا: كم يستخرجون لأنفسهم؟ فهم - والحق يقال - أبعد ما يكونون عن مظنة السوء.

وحكاية الغرامات هذه هى الموقف البليد الذى يتخذه الكثيرون من رجال الدولة ، بحجة أن «الحكومة عاوزة فلوس» فإذا أنت أخذت ترخيصًا ببناء بيت من عشرة أدوار وبنيت عشرين فإنك تدفع عن كل دور زائد غرامة ألف جنيه مرة واحدة وحيث إن الدور يساوى مبالغ طائلة ، فإن المخالف يدفع الغرامة بكل سرور ، ومادام قد دفع الغرامة فلم يعد لأحد عنده شىء ، وفى شارعنا بيت زاده صاحبه اثنى عشر دورًا ، والبيت بدأ يميل وهاصت الدنيا وأصدرت الحكومة أمرًا بهدم أربعة أدوار، وتمخض الأمر فى النهاية عن الدخول مترًا بالدورين الأخيرين وانتهى الأمر، والبيت مازال قائمًا ، وكان الناس قد أحجموا عن شراء الشقق عندما ثارت الثائرة ، ولكن المسألة كلها هدأت والشقق بيعت ، وصاحب الملك المخالف دخل فى مشروعات أخرى.

ونعود إلى سوق الخميس فنقول: إن المسئولين وهم دائمًا رجال عظام من المحافظات ورجال الحكم المحلى ، كل واحد منهم يشبه دكر البط ، وهم يقولون إنهم اختاروا للسوق أرضًا أخرى ملك وزارة الأوقاف ، وطلبوا إلى التجار الانتقال إليها ولكن التجار لا ينتقلون.

- ومتى إذن يتم النقل يا سيادة وكيل رئيس الحى لكى تنقذ المستشفى؟

- إن شاء الله عن قريب.

- وحكاية البلطجية الذين يستغلون السوق ويهددون التجار؟

– لا تصدقوا هذا الكلام ، لا بلطجية هنـاك ولا لصـوص ، هـذا كـلام يقوله التجار ، وفى كل محافظة القـاهرة الكـبرى لا يوجـد شـىء يسـمى بلطجية أو لصوصا.

وهنا أستميح السيد المسئول الكبير لأقول له: – لا.. بل يوجد يا سيدى العزيز ، وخلف محطة مصر ميدان يسمى أحمد حلمى ، كـان يستخدم أول الأمر موقفًا للسيارات التاكسى والأتوبيس ومـا إلى ذلـك ، الذاهبـة إلى نواحى الوجه البحـرى ، وقـد تحـول هـذا الميـدان اليـوم إلى أسـوأ مركـز للصوص والبلطجية والمجرمين رأيته ، وقد حدثونى بأمره ، فذهبت إليه فى رفقة رجل ممن يعملون فى محطة السكة الحديد ، فوجدت من أشرار الخلق والبلطجية ما لا يخطر لأحد على بـال ، فسـواقو التاكسـى رجـال عصابات ، ومثلهم رجال الأتوبيسات ، وأنت بمجـرد أن تدخـل الميـدان يحيطون بك بمنظـر رهيـب ، ويسـألونك عمـا تريـد: تاكسـى؟ أتوبيـس؟ ليموزين؟ أو تريد أن تشترى شيئًا؟ لأن الميدان أصبح سوقًا كذلـك ، ففيـه محـلات بضـائع ومقـاه وأكشـاك سـندويتش وأكشـاك قمـاش وراديوهـات وكافيتريات عجيبة ، وكل ذلك يديره ويستغله رجال عصابات مـن أسـوأ صنف شكلاً وموضوعًـا ، ورجـال البوليـس هنـاك يمـرون ليفرضـوا بعـض الغرامات ، لأن الحكومـة عـاوزة فلـوس كمـا قلنـا ، والمجرمـون ورجـال العصابات يقولون إنهم يدفعون مبـالغ طائلـة ، لمن؟ أرجـو ألا تحرجنـى أرجوك ، ومن طريف ما رأيت هنـاك أمـين شـركة يلبس كاسـك (غطـاء رأس) معدنيًا أبيض كتب على مؤخرته: لا إله إلا الله محمد رسول الله – بالصاد!

فهنا يا سيدى المسئول الكبير فى قلب قاهرتك الكبرى يقوم هذا المركـز الرهيب للإجرام ، فوفر على نفسك كلامك لأنك تعلم أنه غـير صحيـح ، ونحن المساكين – رعاياك أو ضحاياك – نعـرف الكثـير جـدًا ونسـكت ، ومثلنا فى ذلك مثل تجار سوق الخميس.

ومشكلة سوق الخميس هذه لن تحل ، لأن المسئولين عن حلها لا يعرفون: من الإدارة إلا الجلوس إلى المكتب ، والنظام الإدارى الذى نسير عليه لا يمكن أن يحل مشكلة ، لأنه لم يوضع بناء على تفكير أو تخطيط، إنما هى وزارات وهيئات متجاورة ، وكل منها تعمل لحساب نفسها ، ولو سألت نفسى: من المسئول عن الشارع الذى أعيش فيه لألجأ إليه ساعة الحاجة؟ لوجدت أن كل وزارات الدولة مسئولة وغير مسئولة فى نفس الوقت عن الشارع ، ولهذا فنحن ضائعون ، ثم إنك ينبغى أن تعرف كيف تدير ، وليس هناك أسهل من الإدارة والتنفيذ لمن يعرف كيف يدير ، فالمهم هنا أن نذكر أن هدف الإدارة هو حل المشاكل لا مجرد كتابة خطابات ، وقد توليت إدارة الأشياء ثلاث مرات فى حياتى ، وكنت قد تعلمتها على يد أستاذ فى فن الإدارة ، وهى تقوم على ثلاث قواعد : الأولى هى إخراج نفسك من الموضوع ، فلا يكون لك صالح فيه ، فأنت مدير لكى تسير أمور الناس ، لا لكى تخدم نفسك ، والثانية هى أن تقسم المشاكل الموجودة فى الإدارة التى تتولاها إلى قطع صغيرة ، وتحل كل واحدة على حدة ، والثالثة هى أن توالى العمل بنفس الهمة والنشاط يوما بعد يوم فلا تهبط قواك ، ولا تغفل عينك ، ولا تختفى عنك مشكلة ، وأضرب لك مثالا لذلك يوضحه: عندما توليت إدارة معهد مدريد للمرة الأولى ، وجدت المسألة فوضى بلا حدود ، فهناك مسائل حيوية خاصة بمبنى المعهد لم تُحل من ثلاث سنوات ، وصاحبة المبنى سيدة طيبة ، وهى تنبهنا إلى ضرورة إصلاح الكهرباء لأن المعهد يستهلك من الكهرباء أضعاف ما كان يستهلكه المبنى عندما كان مجرد سكن ، والمسئولون عن المعهد قبلى كانوا يقولون إن مسئولية الكهرباء تقع على صاحبة البيت ، وعليها هى أن تقوم بها ، ولكنى كنت أجد أن التيار ينقطع مرتين فى

الأسبوع على الأقل ، ونضطر إلى استقدام كهربائى ، وقد حسبت ما دفعناه للكهربائى فى ثلاثة شهور ، فإذا هو يزيد على تكاليف تقوية التيار ووضع «تابلو» جديد وسلوك جديدة ، فقمت بالإصلاح فى الحال ، وحلت هذه المشكلة إلى غير رجعة ، ثم نظرت إلى طلاب المعهد وقسمتهم إلى قسمين: طلاب بعثات ، وهؤلاء لا مشاكل لهم تقريبًا ، وطلاب الإجازات الدراسية، ولكل واحد من هؤلاء مشكلة ، ونظام طلاب الإجازات الدراسية كله لا يعجبنى ، ولكننى قلت ليس هذا وقت علاج مشكلة ضخمة كهذه ، وأنا عندى ستة طلاب إجازات دراسية.. فلأحلها الآن حتى أخلص من ست مشاكل ضخمة فعلاً ، فلا يمر يوم إلا تراهم أمامك فى المعهد يشكون ويطالبون ، فسعيت حتى حصلت على منح دراسية لثلاثة منهم ، ثم حصلت على عمل لواحد فى مدرسة الألسن الأسبانية ، ووجدت أعمالاً للاثنين الباقيين فى غرناطة ، ونبهت عليهم ألا يضايقونا فى المعهد بعد ذلك ، ومن غريب الأمر أننى بعد أن استرحت من هؤلاء جاءنى خطاب من الوزارة يطلب وضع طلبة الإجازات الدراسية تحت الإشراف العلمى لمكتب البعثة ، وكان هذا ظلمًا بينًا لطلبة البعثات، لأن المستوى العلمى لصاحب الإجازة الدراسية غير معروف ، وهو هابط فى الغالب ، فرفضت، وتصادف أن زارنا وكيل الوزارة فشرحت له الأمر وأقنعته بضرورة إلغاء هذا القرار الذى كان قد صدر مجاملة لبعض المسئولين ، ثم التفت إلى الحسابات وكانت فوضى بلا ضابط ، فذهبت إلى البنك ومازلت أدرس هناك مع المسئولين حتى أنزلتها من تسعة حسابات إلى أربعة ، وذكرت أن كاتب الحسابات فى لجنة التأليف والترجمة قال لى مرة: الحسابات يا فلان بندان: منه وله ، وأنا عندى دفتر الأستاذ هذا، والصفحة التى على اليمين هى صفحة الوارد ، وعلى اليسار صفحة

المنصرف ، ففى أى لحظة أنظر فأعرف كم عندى ، فأنشأت عندى أربعة دفاتر أستاذ وصرت أقيد الوارد والمنصرف من كل حساب ، واستراح بالى من هذه الناحية ، وفعلت مثل ذلك بالمكتبة والمطبعة والموظفين ، فانتظم كل شىء واستراح بالى ، وصارت الإدارة لا تأخذ منى إلا قدر ساعتين فى اليوم ، وتفرغت بعد ذلك للعمل العلمى ، واختفت من عندنا عبارة «سأكتب للوزارة لأرى ما تقرر فى ذلك الموضوع» لأننى اضطلعت بالإدارة بالطريقة المنهجية السليمة.

ومشكلة سوق الخميس يمكن أن تحل إذا أراد المسئولون حلها فعلاً ، ولو كانت مكان المسئول الأعلى هناك لقمت بحلها على الوجه التالى:

لقد اخترنا مكانًا آخر ملك وزارة الأوقاف لننقل السوق إليه ، وجعلنا ندعو الناس إلى الانتقال إلى الموضع الجديد ، وهم لا ينتقلون لأنهم اعتادوا على السوق القديم ، ثم كيف ينتقلون؟ هل هم جماعة متعارفة متواصلة؟ إنهم تجار من الشرق والغرب لا يعرف أحد منهم أحدًا ، فكيف ينتقلون؟

وكنت أبدأ بالبلطجية والمجرمين الذين يسيطرون على السوق. وعيب أن يقول المسئولون أنهم غير موجودين ، فهم موجودون فعلاً ، ورجال الشرطة يعرفونهم واحدًا واحدًا ، ورئيس الحى يستطيع القبض عليهم فى يوم واحد إذا أراد ، ويستطيع كذلك التحقيق معهم ، لكى تتبين الجرائم التى يرتكبونها ، ثم يقدموا للمحاكمة.

وهذه بديهية: إذا كان هناك ناس يعتدون على أمن الناس ويعيشون بإخافتهم وابتزاز أموالهم فلابد من القبض عليهم وعقابهم.

إذن فلماذا لا يقبض عليهم ويتم القضاء عليهم فى سوق الخميس وفى ميدان أحمد حلمى؟

الجواب: هو أن الذين يقع عليهم هذا الواجب لا يريدون ، ومن المستحيل أن أقول إنهم لا يستطيعون ، فهذه إهانة كبرى لهم كرجال دولة.

وأنا عندما كنت فى ميدان أحمد حلمى كان دمى يغلى لأننى أرى أن ناسًا مثل هؤلاء يعيشون ويذلون الناس ويعتدون عليهم ويعيشون على دمائهم ويظلون أحرارًا ، ويتصرفون بجرأة ووقاحة هى فى ذاتها إهانة للوطن كله.. وتصادف أن مر رجل من تلاميذى يعمل فى النيابة ، فعرفنى وحيانى ، وسألنى عما أفعل هناك ، فأشرت إلى بلطجى من هؤلاء يعمل سائق تاكسى ولا يريد أن يعطى فلاحًا أتى معه من الريف حقيبته إلا إذا دفع ثلاثة جنيهات فوق المتفق عليه ، فمضى الرجل إليه ونادى ضابط شرطة وعرفه بنفسه وطلب إليه أن يقبض على هذا السائق ويأخذ منه الحقيبة ويعطيها للفلاح ، والبلطجى أمام ضابط البوليس ورجل النيابة ارتعد وسلم الحقيبة للفلاح وهو يقول بوقاحة:

– خذ ، والله لولا سيادة الضباط لما تركتها لك بأقل من عشرة جنيهات يا حلوف.

ولم يطق الضباط صبرًا على إهانة المواطن الفلاح ، فصفع السائق على وجهه صفعة مدوية وقال له: أتشتمه أمامى يا كلب؟!

وانهار السائق المتجبر وجعل يعتذر فقال الضابط للفلاح: من أين أتى بك؟

– من أشمون

– وكم أخذ منك؟

– اتفقنا هناك على جنيهين ولكنه أخذ منى هنا خمسة!

فالتفت الضابط إلى السائق وقال له: أنت سواق أو حرامى؟ أعطه الجنيهات الخمسة.

فقال السائق البلطجى:

- ثلاثة فقط ، لأن الاتفاق كان على جنيهين.

- تعطيه الخمسة لأنك لست سائقًا بل أنت لص.

وأخذ الرجل حقيبته والخمسة الجنيهات ومضى.. وأنا أحكى هذه الحكاية لأدلك على هيبة البوليس والحكومة فى قلوب المصريين عامة.. وأنا أقول إننى لا أعرف بلدًا فى الدنيا يتمتع فيه رجال الإدارة وخاصة رجال الأمن - بسلطان وهيبة كما هو الحال فى مصر. والعمدة وشيخ الخفر يتمتعان فى كل قرى مصر بسلطان عظيم وهيبة بالغة ، وإذا حزم رجال الحكومة أمرهم انتهت مأساة سوق الخميس فى يومين.

فلماذا لا يحزمون رأيهم؟

الحقيقة أن التركيبة الإدارية المحلية عندنا غير سليمة ، فعلى رأس الإدارة المحلية فى كل ناحية تجد لواء سابقًا فى الغالب ، ولا يأس باللواء فى ذاته ، ولكن المشكلة هى أن اللواء بعد أن ينتقل إلى السلك المدنى يظل يتصرف على أنه لواء ، واللواء لا ينزل إلى الناس ولا يهبط إليهم ، ومن ثم فهو لن يحل مشاكلهم ، وفى ذات مرة غرقت الأرض فى شارع يسكنه صاحب لنا فى حى المهندسين ، فذهبنا لكى نقابل سيادة اللواء وكيل الحى ، فوجدنا له سكرتيرًا انتظرنا عنده حتى أدخلنا إليه وقصصنا قصتنا، فضرب الرجل تليفونًا لشخص يسمى داود ، ثم وضع السماعة وقال: تذهبان الآن إلى الأستاذ داود فى الدور الثالث ، إنه المختص بشئون المياه ، وكان صاحبى منزعجًا جدًا من فيضان الماء حول بيته ، فأراد أن يستعطف سيادة وكيل الحى فقال:

– سيدى ، سيارتى على الباب وكنت أحب لو تفضلت فرأيت بنفسك العناء الذى نعانيه.

ودهش السيد اللـواء وقـال: تريـد أن آتـى معك بنفسـى لأرى انفجـار مواسير الماء عندك؟.. أما يكفيك أننى كلمت المسئول؟

وذهبنا إلى داود أفندى فلم نجد عنده أى حل ، لأنه يتلقى مثـل هـذا التليفون عشرات المرات فى اليوم ، وعدنا كأننا لم نذهب أو نقابل أحدًا.

لهذا فأنا عندما أرى أو أسمع عن مشـكلة مـن مشـاكل الأحيـاء عندنـا أعرف مقدمًا أنها لن تحل ، لأن التركيبـة الإداريـة فـى الحكـم المحلـى عندنا متناقضة متضاربة ، وهى لهذا عاجزة عـن عمـل شـىء ، وكـل مـا نسمع هو قولهم: إن شاء الله بعد أسبوعين ستكون هذه المشكلة قد حلت، ولكنا نعرف أنها لن تحل ولا فـى سنتين ، ومازلنـا إلى الآن فـى مأسـاة الشوارع التى نمهدها ونغطيها بالأسفلت ، وفى ثـانى يـوم يجـىء رجـال الكهرباء ليحفروا الأرض ويضعوا مواسير أسلاك الكهرباء ثم يتركوا الشارع فى حالة هى أسوأ مما كان عليه قبل الأسفلت.

ومرة أخرى أعود إلى مشكلة سوق الخميس فأقول:

إن السيد وكيل الحى بدلاً من أن ينكر وجود اللصوص والبلطجية عليه أن يقر بوجودهم ويبدأ بالقضاء عليهم.

بعد ذلك عليه أن يذهب بنفسه مـع رجالـه إلى أرض السـوق الجديـدة التى يريدون أن ينقلوا السوق إليها ويعاينها ، ثم يأخذ اثنين من مهندسـى التخطيط ويطلب إليهما أن يرسما مشروع سوق جميلـة مـن دوريـن ثلاثـة حول هذه المساحة مع مراكز للبيع فى وسطها. وكلها مهندسة بنظام واحد ذى شكل فنى بديع ، لأننا سنؤجرها للتجار.

وبعد ذلك ، وبالاتفاق مع المحافظ ، يدبر المال اللازم لإنشاء هذه السوق، ولا بأس باستدانة المبلغ من أحد البنوك لأن إيجار دكاكين هذه السوق الجديدة بالسعر المعقول ، سيمكن من استرداد ما أنفق فى أمد قصير.

وبعد تمام إنشاء هذا السوق. ويضم مئات المحلات المنشأة بنظام جميل واحد ، يدعى تجار السوق القديمة إلى تأجير المحلات فى السوق الجديدة بأسعار عادلة معقولة ونظام محكم. ويكون ذلك قبل الانتقال بشهرين مثلاً، وفى أثناء الشهرين نكون قد وضعنا نظامًا حضاريًا لأرض السوق القديمة ، ونحرص على ألا يحتله ناس جدد ، ونستطيع أن ننشئ فى أرض السوق القديمة حديقة أو مكتبة وملعبًا للأطفال والشباب. ونشىء الطرق إلى المستشفى حتى يستطيع أن يؤدى وظيفته على أحسن حال.

هكذا نستطيع التنفيذ لو كنا نريد أن ننفذ فعلاً. وكلامى هنا موجه للسيد مدير المستشفى الذى يقتله سوق الخميس ، وهو يستطيع أن ينفذ هذه العملية أو يسعى فى تنفيذها إنقاذًا لمستشفاه.

وأنا أقول هذا لأن التركيبة الإدارية عندنا عاجزة فعلاً عن عمل شىء ، ولهذا فإن البلد يتدهور ، لأننا لا نريد أن نتعلم كيف نعمل وكيف ننفذ ، ومن غير المعقول أننا حيثما نظرنا وجدنا تعديات على أرض الحكومة. وبيوت تطفر من تحت الأرض ويسكنها ناس بغير مرافق ، وبعد ذلك يبدأون فى الزن طالبين المرافق ، ومع أن المبانى كلها بنيت دون تراخيص، وهى غير صالحة أصلاً للسكنى ، فإننا فى النهاية نخضع للناس ونعترف لهم بملكية هذه البيوت ، ونصبح مدينين لهم بالمرافق. وكل الذى ينقصنا هو نظام إدارى سليم متجانس. ورجال مخلصون ، وحزم فى العمل ، وما نظن نحن أنه حنان أو رفق بالناس هو نوع من الإفساد لهم ، لأن الجماهير كالأطفال تحتاج إلى حزم فى التربية ،

والحنان الجاهل يفسدها. وأذكر بهذه المناسبة أنه حدث ذات يوم أن رجلاً أتى بمشنة فيها بعض الفاكهة ، ووقف يبيع إلى جانب مدخل بيتنا، وفى اليوم التالى أتى واعتاد عليه الناس ، والمشنة أصبحت أقفاصًا، وهنا تنبهنا ، وفى ذات يوم بلغنا عن طريق أحد البوابين أن الرجل تقدم بطلب ترخيص لبيع الخضر والفاكهة فى مدخل البيت ، وهنا اتصل بنا مدير البيت ورئيس هيئة الملاك واستأذننا فى العمل ، والرجل فى ذاته ذكى وحاسم ، وكان البياع قد تعود على أن يترك أقفاصه والدكة التى يجلس عليها فى الليل فى مكانها حتى يعود فى الصباح ، فأتى المدير برجال أزالوا ذلك كله ولم يبقوا له على أثر ، ووقفوا ينتظرون الرجل ، وأتى فى الصباح ومعه عربة فيها خضاره وفاكهته فلم يجد شيئًا ، فأقبل يسأل الرجال فقالوا له : من أنت؟ وماذا لك هنا؟ ومضى يصرخ ويحتج ، وهم يقولون له إننا لم نرك أصلاً ، ولا تقف هنا بحال ، وهددوه أن يبعثروا بضاعته إذا هو لم يذهب، ومضى الرجل إلى القسم ، وكنا قد أبلغنا الضباط فلم يكثرت به أحد واختفى.. ثم تبين لنا فيما بعد أنه دفع ألف جنيه لكل واحد من ثلاثة من بوابى البيت ، وأثبتنا الواقعة وأبلغنا إدارة التأمينات الاجتماعية وطردناهم. ولو سكتنا لأصبحنا الآن فى مشكلة ، لأن هذا الرجل كما ترى لئيم خبيث ، وهو ليس بفقير كما نظن فهاهو ذا يعطى الآلاف. ومعظم من ندفع الملايين لندعم الطعام والملابس وبقية حاجيات العيش لهم لا يستحقون هذا الدعم ، والحنان عليهم حنان كاذب يضرهم ولا ينفعهم ، ولكن سياستنا مع أولئك الناس عتيقة وبالية ، ولابد من تغييرها. والبلاء الذى نعانيه من مشاكل التعليم ناتج عن حناننا المؤذى على من نحسب أنهم الكادحون ، وهم ليسوا بكادحين. والمدرسة الثانوية ينبغى أن تكون بمصروفات إلا للنابغة الذى يستحق أن يتعلم فى الثانوى ولكن دخله لا يعينه ، هكذا كنا فى الماضى. وأنا وأمثالى لم ندفع شيئًا فى التعليم الثانوى بعد السنة الثالثة الثانوية لأننا أثبتنا بالعمل أننا نستحق الإعفاء من المصروفات ، وكل الذى عملناه فى الإصلاح التعليمى

الأخير هو إرغام الساقط على دفع المصروفات ، وهذا شيء طيب ولكنه قليل ، ومن المؤسف أن المدرس يتقاضى اليوم ما بين خمسة جنيهات وعشرة فى الدرس الخصوصى ، ويبقى التعليم كله مجانًا ، وليس التعليم فقط بل الكتب والكراسات أيضًا ، وإنه لمن سخرية القدر أن الطالب يدفع فى المدينة الجامعية خمسة جنيهات عن السكن والطعام الكامل مدى شهر، ثم يذهب فيدفع عشرين أو ثلاثين جنيهًا ليتفرج على الواد سيد الشغال.

الأسواق الأسبوعية فى بعض الميادين فى المدن الأوروبية موجودة ، وعندما كنت فى برلين الغربية آخر مرة زرت سوقها فى الميدان واشتريت منه أطعمة ولكنها أسواق متحضرة يتاجر فيها ناس متحضرون.. وفى الساعة الواحدة بعد الظهر تمر فى الميدان فلا تصدق أنه كان هنا فى الصباح سوق: لا ورقة ولا قشرة فاكهة ولا علبة فارغة ولا قطرة ماء ، كل تاجر – أو تاجرة – حمل متاعه ونظف مكانه ومضى ، وفى مدينة بازل بسويسرا سوق يقام ثلاث مرات فى الأسبوع فى أجمل ميادين البلد وإحدى هذه المرات يوم الخميس ، ولكنك تمر فى الواحدة بعد الظهر فلا ترى أثرًا، والميدان نظيف يشرح الصدر لأن الناس متحضرون. ولأنهم متحضرون فإن القانون عندهم محترم وحاسم ، والرجل المسئول مسئول حقًا ، وهو شخصية من البلدية عليه قيمة وهيبة ، ولا يخطر بالبال أن يقال له إن هناك بلطجيًا أو مجرمًا فيقول: لا بلطجية هناك ، ثم إن البلطجى لا يمكن أن يوجد هناك لأن التجار متحضرون ، ولأنهم متحضرون فإنهم يأكلون بأسنانهم أى إنسان يفكر فى استغلال أحد منهم أن تهديد أمنه ، لأن الرجل المحترم المتحضر لا يقبل الظلم أو الإهانة ولا يسكت على العدوان..